



آیات الاحکام (۲)

(رشته الهیات و معارف اسلامی)

دکتر عابدین مومنی

بسم الله الرحمن الرحيم

پیشگفتار ناشر

کتاب‌های دانشگاه پیام نور حسب مورد و با توجه به شرایط مختلف یک درس در یک یا چند رشته دانشگاهی، به صورت کتاب درسی، متن آزمایشگاهی، فرادرسی، و کمک‌درسی چاپ می‌شوند.

کتاب درسی ثمره کوشش‌های علمی صاحب اثر است که براساس نیازهای درسی دانشجویان و سرفصل‌های مصوب تهیه و پس از داوری علمی، طراحی آموزشی، و ویرایش علمی در گروه‌های علمی و آموزشی، به چاپ می‌رسد. پس از چاپ ویرایش اول اثر، با نظرخواهی‌ها و داوری علمی مجدد و با دریافت نظرهای اصلاحی و متناسب با پیشرفت علوم و فناوری، صاحب اثر در کتاب تجدیدنظر می‌کند و ویرایش جدید کتاب با اعمال ویرایش زبانی و صوری جدید چاپ می‌شود.

متن آزمایشگاهی (م) راهنمایی است که دانشجویان با استفاده از آن و کمک استاد، کارهای عملی و آزمایشگاهی را انجام می‌دهند.

کتاب‌های فرادرسی (ف) و کمک‌درسی (ک) به منظور غنی‌تر کردن منابع درسی دانشگاهی تهیه و بر روی لوح فشرده تکثیر می‌شوند و یا در وبگاه دانشگاه قرار می‌گیرند.

مدیریت تولید محتوا و تجهیزات آموزشی

فهرست مطالب

۱	أحكام الحجر
۵۹	سفاهت
۸۱	النوع الثالث عشر
۸۲	نوع سیزدهم از انواع عقود و ایقاعات
۸۷	النوع الرابع عشر
۸۹	نوع چهاردهم از انواع عقود و ایقاعات
۸۹	البحث الاول (النذر)
۸۹	بحث اول: احکام نذر
۱۰۱	البحث الثاني (العهد)
۱۰۴	بحث دوم: احکام عهد
۱۱۹	البحث الثالث (اليمين)
۱۲۶	بحث سوم: احکام سوگند
۱۶۵	كتاب المطاعم و المشارب (القسم الاول)
۱۶۷	بخش اول: احکام خوراکی ها و نوشیدنی ها
۱۷۷	كتاب المطاعم و المشارب (القسم الثاني)
۱۸۴	بخش دوم: خوراکی ها و نوشیدنی های حرام
۲۰۹	كتاب المطاعم و المشارب (القسم الثالث)
۲۲۳	بخش سوم: مبحث خوراکی ها و نوشیدنی های حلال

أحكام الحجر

و المراد باليتيم هو الصغير الذى لا أب له من اليتيم و هو الانفراد و منه الدرة اليتيمة، و الاشتقاق يقتضى صدقه على الصغير و الكبير لكن العرف خصصه بالصغير و هذا البحث فيه آيات.

الاولى: وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستغف و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً^١

الابتلاء الاختيار، و «آنستم» أى أبصرتهم و أدركتم و «حتى» حرف ابتداء لأن بعده جملة شرطية، و هو «إذا بلغوا» و الجزء جملة أخرى شرطية و هى «فإن آنستم» فالفاء الأولى جواب الشرط الأول، و الثانية للثانى «و إسرافاً و بداراً» منصوبين على الحال أى مسرفين و مبادرين، و الأولى أنهما مصدران لأنهما نوعان للأكل، لا أنهما مفعول لهما كما قال الزمخشري لأن الشئ لا يعلل بنوعيه «و أن يكبروا» مفعول به، لبداراً: أى لاتبادروا كبرهم بالأكل بمعنى أن تأكلوها خوفاً أن يكبروا فيأخذوها منكم «و يستغف» بمعنى يعف مثل يستقر بمعنى يقر.

و قال الزمخشري أنه أبلغ من يعف لأنه يطلب بالسين زيادة العفة و فيه نظر لأن السين يطلب بها الفاعل أصل الفعل لازيادته نحو استكتب.

٢ آيات الاحكام (٢)

إذا تقرّر هذا فهنا أحكام:

١. دلّ الأمر بابتلائهم على وجوب الحجر عليهم في التصرفات و إلا لانتفت فائدة الابتلاء الذي يترتب عليه وجوب دفع الأموال إليهم.
 ٢. الآية ظاهرة في تقدّم الابتلاء على البلوغ، و فائد عدم الاحتياج إلى اختيار آخر، بل يسلم إليه ماله إن علم رشده، و قال بعض الجمهور إنّه بعد البلوغ و هو باطل و إلا لزم الحجر على البالغ الرشيد، و هو باطل إجماعاً.
 ٣. اختلف في معنى ابتلائهم فقال أبو حنيفة هو أن يدفع إليه ما يتصرف فيه، و قال أصحابنا و الشافعي و مالك هو تتبع أحواله في ضبط أمواله و حسن تصرفه بأن يكّل إليه مقدّمات البيع لكن العقد لو وقع منه كان باطلاً و يلزم على قول أبي حنيفة أن يكون العقد صحيحاً.
 ٤. أنه أشار إلى غاية الفجر بقوله «حتّى إذا بلغوا النكاح» و هو حال البلوغ أى أو ان يصلح له أن ينكح بأن يحتلم أو يتلغ خمسة عشر سنة عندنا، و عند الشافعية لقوله (ص) «إذا استكمل المولود خمسة عشر سنة كتب ماله و عليه و أقيمت عليه الحدود» و عند أبي حنيفة ثمانية عشر سنة هذا في الذكر و الخنثى و أمّا الأنثى فعندنا تسع سنين، و قال الشافعي كالذكر و قال أبو حنيفة سبعة عشر سنة و قال أصحابنا كالذكر و قال مالك كما حكى عنه: البلوغ أن يغلظ الصوت أو ينشق الغضروف و هو رأس الأنف قال و أمّا السن فلا تعلق له بالبلوغ.
- و قال داود: الحكم بالبلوغ بالسن و رواية ابن عمر عن النبي (ص) أنه رده عن الجهاد عام بدر وله ثلاثة عشر سنة^٢ ثم رده في أحدوله أربع عشر سنة، و عرض عليه

١. أخرجه في نيل لأوطار ج ٥ ٢٦٣ قال: و في الباب عن أنس عند البيهقي بلفظ اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله و ما عليه، و أقيمت عليه الحدود، و هكذا أخرجه الشيخ في الخلاف ج ١ ص ٦٢٦.

٢. هكذا نقله الشيخ في الخلاف كتاب الحجر المسئلة الثانية ج ١ ص ٦٢٦ و الظاهر أن ذكر عام بدر اقترح في الحديث بلا تفتن، فان عام بدر انما خرج المسلمون لاغارة العير، ولم يكن عزمهم على القتال، حتى يعرضوا على النبي صلى الله عليه و آله فيرد الذرية و يجيز المقاتلة، مع أن أسماء من خرج الى بدر مضبوطة في كتب السير، و ليس فيها ذكر لابن عمر. فالصحيح من لفظ الحديث ما أخرجه في مشكاة المصابيح ص ٢٩٢، «عن ابن عمر قال: عرضت على رسول الله عام أحد و أنا ابن أربع عشرة سنة فردني، ثم عرضت عليه عام الخندق و أنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني» فقال عمر بن عبدالعزيز: هذا فرق ما بين المقاتلة و الذرية، متفق عليه. اقول: و مثله في سنن ابى داود ج ٢ ص ٤٥٣ و ذكره ابن هشام في السيرة ج ٢ ص ٦٦ أيضاً على التفصيل، فراجع.

احكام الحجر ٣

فى الخندق و له خمسة عشر سنة تدل على قولنا.

و هل يَحْصُلُ البلوغ بالأنبات؟ قال أصحابنا: نعم مطلقاً و قال أبو حنيفة لا مطلقاً و قال الشافعى هو دلالة فى حقّ المُشركين و أمّا المسلمين فقيه قولان، و قضية سعد بن معاذ و أمره بأن يكشف عن مؤثرهم فمن أنبت فهو من المقاتلة و من لم ينبت فهو من الذّزارى فبلغ ذلك النبى (ص) فقال «لقد حكمت بحكم الله من فوق سبع أرقعة» يُصدّق ما قلناه و هو عام.

٥. أنه لأبد مع البلوغ من إيناس الرشد، و هو عندنا عقله للمعاش، بأن لا يُنخدع فى المعاملات و التصرفات الأئفة به، و هل يشترط صلاح الدّين أيضاً؟ قال الشافعى: نعم، فيحجر عنده على الفاسق و قال أبو حنيفة: لا حجز عليه، و به قال أكثر أصحابنا اللهم إلا أن يكون فسقه باتلاف ماله فالحجر باق.

و قال الشيخ بمقالة الشافعى و منشأ القولين خلوة كلام المفسرين من قيد العدالة، قال ابن عباس: الرشد أن يكون ذا وقار و عقل و علم، ولم يذكر العدالة و قال فنادة العقل و الدّين، و هو غير دال على العدالة أيضاً إذا يكفى فى صلاح الدين حسن الاعتقاد.

احتجّ الشيخ بوجوه الأول أن الرشد و الغى صفتان متبايتان و الفاسق موصوف بالغى فلا يكون موصوفاً بالرشد، الثانى أن الفاسق سفيه، فلا يجوز أن يعطى ماله لآلية. الثالث أن الحجر متحقّق فلا يزول إلا بدليل و لا دليل.

و يمكن أن يجاب عن الأول بالمنع من أن وصفه بالغى يمنع من وصفه بالرشد، لأنهما و إن تضادّ مفهوماً، لم يتضادّ متعلّقاً، لأنهما يطلقان فى أمور المعاش و أمور المعاد، والمراد بالرشد فى الآية فى أمور المعاش فجاز أن يكون الفاسق غاوياً فى أمور معاده رشيداً فى أمور معاشه نعم يلزم المنافاة، لو كانا متناقضين لكنّه ليس كذا.

و عن الثانى بأن الفاسق سفيه فى معاده لا فى معاشه و عن الثالث أن الدليل على زوال الحجر هو الآية مع ما ذكرناه من جواب الشبهة.

١. أخرجه فى المستدرک ج ٢ ص ٢٦٨ عن دعائم الاسلام و أخرجه فى ج ١ ص ٧ عن غوالى اللتالى و فيه بدل قوله «لقد حكمت بحكم الله»: «فصوبه النبى صلى الله عليه و آله». و نقله الشيخ فى الخلاف كتاب الحجر المسئلة الاولى ج ١ ص ٦٢٦ و هكذا نقله ابن هشام فى السيرة ج ٢ ص ٢٤٠.

٤ آيات الاحكام (٢)

٦. علق دفع المال على الرشد فاذا لم يحصل الرشد بقى على الحجر عندنا و عند الشافعى و أصحاب أبى حنيفة، و لوطعن فى السن، عملا بانتفاء المشروط لانتهاء شرطه و لأنه سفيه فلا يعطى شيئا للآية.

و قال أبوحنيفة: يزاد على زمان بلوغه سبع سنين ثم يعطى ماله رشداً ولا محتجاً بقوله (ص) «مروهم بالصوم و الصلاة و هم أبناء سبع^١» فان هذه المدّة هى مدّة فتغير أحواله فيها، و هذا عليه لاله. لأنه يقتضى أن يكون البلوغ فى أربع عشر سنة أو فى أحد و عشرين.

٧. يجب دفع المال عند تحقّق البلوغ و الرشد على الفور و لا يجوز التأخير لحصول سبب الدّفع و هو البلوغ و الرّشد، و لإتيانه بالفاء الدالّة على التعقيب.

٨. قوله: «و لا تأكلوها إسرافاً» فيه إيماء إلى جواز الأكل بوجه و هو قوله «و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف» قيل هو أن يأكل قدر كفايته و ما لا بدّ له منه و قيل على قدر عمله و قيل أقلّ الأمرين، و هو أجود لقوله تعالى «و لا تقربوا مال اليتيم إلاّ بالآتى هى أحسن^٢، و لا ريب أن هذا أحسن، و فى الحديث أن رجلاً قال للنبي (ص) أن فى حجرى يتيماً أفأكل من ماله؟ قال: بالمعروف غير متأنل مالاً و لا واق مالك بماله، فقال: أفأضربه؟ قال: ممّا كنت ضارباً منه ولدك^٣.

و عن ابن عبّاس أنّ ولّى يتيماً قال له أفأشرب من لبن إبله؟ قال إن كنت تبغى ضالّتها و تلوط حوضها و تهناً جرباها و تسقيها يوم ورودها فاشرب غير مضرّ بنسل و لا ناهك فى الحلب^٤.

و روى محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال: سألت عن رجل بيده ماشية لابن أخ له يتيماً فى حجره أخلط أمرها بأمر ماشيته؟ قال إن كان يلوط حياضها و يقوم على مهنتها و يردّها نادّتها فليشرب من ألبانها غير منهك للحلاب و لا مضرّ بالولد^٥.

١. راجع المستدرک ج ١ ص ١٧١.

٢. الانعام: ١٥٢ و أسرى: ٣٤.

٣. أخرجه احمد و ابو داود و النسائى عن ابن عمر كما فى الدر المنثور ج ٢ ص ١٢٢.

٤. رواه الطبرسى فى مجمع البيان ج ٣ ص ١٠.

٥. أخرجه فى الوسائل ب ٧٢ من أبواب ما يكتسب به ح ٦.

٥ احكام الحجر

٩. الغنى: ذوالملاءة، و ظاهر الآية يقتضى عدم جواز أخذه شيئاً من مال اليتيم على عمله لقوله «فليستعفف» أى يعفّ كما قلناه و الأمر للوجوب، و هل يجب على الفقير إذا صار غنياً ردّ ما أخذه حال فقره أم لا؟ قال بعض المفسرين نعم، و الأولى عدم الوجوب و يحمل ما ورد من ذلك على النذب أو على أخذه زائداً عن مستحقّه فيجب ردّه حينئذ، و أمّا ما أخذه بحق فقد ملكه و الأصل البراءة من وجوب الردّ.

١٠. إذا دفع الوليُّ إلى اليتيم المال، فليشهد عليه بقبضه، و هو على النذب أو الارشاد إلى المصلحة، فإنّ له فائدتين: أحدهما دفع التهمة عن الوليِّ بأكل مال اليتيم و ثانيهما سقوط الضمان لو أنكر القبض أو سقوط اليمين لو ادّعى الوليُّ التلف بغير تفريط، و ظاهر الآية يقتضى عدم تصديق الوليِّ فى قوله إلاّ بالبيّنة، و به قال الشافعيُّ و مالك و الحقُّ فيه التفصيل كما قلناه، و هو قبول قوله فى التلف بغير تفريط، و فى النفقة على الطفل بما جرت العادة به، أمّا تسليم المال فلا يقبل قوله فيه إلاّ بالبيّنة، و هذا الأمر بالإشهاد من حسن نظر الله للأولياء و كمال لطفه فى حقّهم.

قوله «و كفى بالله حسيباً، أى كافياً فى الشهادة عليهم بالدفع، كذا قبل و الأولى أنّ معناه كفى بالله محاسباً فإنّ الاشهاد فى الظاهر و أمّا براءة الذمّة فى الباطن فإنا لله متولّيه يوم القيامة

الثانية: وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا.

المأمور بتسليم أموالهم إليهم إمّا البالغون لما تقدّم فى الآية الأولى و سمّاهم هنا يتلمى تسمية للشىء، باسم ما كان عليه لقرب عهدهم بالصغر حتّى على أن يدفع إليهم أموالهم أوّل زمان بلوغهم، و لذلك أمر بابتلائهم صغاراً أو غير البالغين فيكون الحكم مقيداً ببلوغهم و إيناس الرشد منهم قوله «و لا تبدّلوا» أى لا تستبدلوا مثل لا تتعجلوا بمعنى لا تستعجلوا «و الخبيث» المال الحرام و «الطيب» المال الحلال و قيل المراد بالطيب هنا ما أعدّ فى الجنّة لمن عفّ عن مال الأيتام، و قيل المراد بالخبيث الردىّ و بالطيب الجيد قال السديُّ كانوا يجعلون الشاة المهزولة مكان السمينة قيل هذا تبديل لا

٦ آيات الاحكام (٢)

استبدال اللّهمّ إلا أن يكون مكارمة مع الأصدقاء فيأخذ من الصديق عجفاه و يعطيه من مال اليتيم سميئة.

قوله «و لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم» أى ضامّين إلى أموالكم و قيل «إلى» هنا بمعنى «مع» و المنهى عنه هنا هو ما ليس على وجه الأجرة بالمعروف كما تقدّم و عبّر بالأكل لأنّه أعظم وجوه الانتفاع و التصرف، حيث يصير بدل ما يتحلّل. قوله «إنّه كان حوبا كبيرا» أى ذنباً كبيراً.

و روى أن الآية نزلت فى رجل كان عنده مال كثير لابن أخ له يتيم فلما بلغ اليتيم طلب المال فمنعه منه فترافعا إلى النبىّ (ص) فنزلت فلما سمعها العمّ قال أطعنا الله و أطعنا الرسول، و نغوذ بالله من الحوب الكبير، و دفع إليه ماله فقال (ص): و من يوق شحّ نفسه و يطع ربه هكذا فأنّه يحلّ داره أى الجنّة و لما ذخذ الفتى ماله أنفقّه فى سبيل الله فقال النبى (ص) ثبت الأجر و بقى الوزر، فقبل له كيف يا رسول الله فقال ثبت الأجر للغلام و بقى الوزر على الوالد^١.

قال بعض الفضلاء هذا الخبر يحمل على أن والده لم يكن يحترز فى تحصيل المال من الشبهات أولم يخرج الحقوق الماليّة و عندى فى هذا الحمل نظر إذا مقتضاه أن فى المال حقوقاً يجب إيصالها إلى أربابها فكان يجب على النبى (ص) الأمر بتسليمها إلى مستحقّها و لا يدع الغلام يتصرّف فيها إذ لا يجوز له (ص) أن يقرّر على الباطل. فالأولى أن يقال: الوزر قد يراد به النقل كما ورد التعبير عن مثل ذلك بالعب. كما جاء فى حديث آخر «الهنأ لغيره و العب على ظهره» و حينئذ يكفى فى الثقل ندم الميّت و أسفه على فوات ثوابه بصرفه فى وجوه القرب، و عدم التتفاعة به فى آخرته أوأنّه إذا شاهد ما حصل لوارثه ممّا كدّ حينئذ فى تحصيله تألم بذلك.

و أمّا السؤال المشهور هنا و هو أن أكل مال اليتيم حرام قطعاً منفرداً أو منضمّاً فلم خصّ النهى بأكله منضمّاً؟ فأجاب عنه الزمخشريّ بأنهم لما كانوا أغنياء فأكل مال اليتيم منهم أقبح، و أيضا كانوا يفعلون كذلك فنهوا عنه نغياً عليهم و تسميياً^٢.

١. الدر المنثور ج ٢ ص ١١٧.

٢. فى بعض النسخ: تعبيياً عليهم و تشنيعاً، و معناهما متشابه.

٧ احكام الحجر

و قيل: لا وجه للسؤال لأنّ قوله «ولا تبدّلوا الخبيث بالطيّب» نهى عن أكل مال اليتيم وحده لما تقدّم فى التفسير الأوّل، أى لا تبدّلوا أموالهم مكان أموالكم و لا تأكلوها منضمّة إلى أموالكم فقد استوفى النهى القسمين معا.

الثالثة: وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا^١.

قيل: المراد بالآية الاولى الذين يجلسون عند المريض و يقولون إنّ أولادك لا يغنون عنك من الله شيئاً فقدّم مالك فى سبيل الله فيفعل المريض بقولهم فيبقى أولاده ضائعين كلاً على الناس: فأمر [الله تعالى] هؤلاء بأن يخافوا الله فى هذا القول و يقدّرون أنّ أولادهم هم المخلفون و يفعلون بهم ما أشاروا به.

و يقوّى هذا القول قوله «وليتّقوا الله و ليقولوا قولاً سديداً» أى موافقاً بأن لا يشيروا بزائد على الثلث بل بأقلّ، و قصّة سعد بن أبى وقاص المتقدّمة تدلّ على هذا المعنى، فيكون الأمر هنا على النذب.

و قيل: هو للأوصياء بأن يخشوا الله فى القيام بأمر اليتامى، و ليقدّروا أنّهم لو كانواهم الموتى و ذريّتهم الضعفاء تحت ولاية أوصيائهم، كيف كانوا يخافون عليهم من الضياع، و يريدون من الأوصياء أن يفعلوا بابنائهم؟ فليكونواهم فى ولاية اليتامى كذلك. ثمّ إنّ تعالى أكد النهى عن تناول مال اليتامى زيادة عن تناول مال غيرهم لمكان ضعفهم و عجزهم و غفلتهم فقال «إنّما يأكلون فى بطونهم ناراً» أى سبباً للنار و التنوين فيه للنوعيّة أى نوعاً من النار، لا أى نار كانت، و فى ذلك غاية التهديد قوله «و سيصلون سعيراً» إعادة ليعلم أنّ أكل مال اليتيم سبب تامّ لدخول النار لا أنّه سبب ناقص صغير، بل هو كبيرة من الكبائر.

و سئل الرضا (ع) كم أدنى ما يدخل به النار آكل مال اليتيم؟ فقال: قليله و كثيره واحد إذا كان من نيّته أن لا يرده إليهم^٢.

١. النساء: ٩.

٢. راجع تفسير البرهان ج ١ ص ٣٤٧، تفسير العياشى ج ١ ص ٢٢٤.

٨ آيات الاحكام (٢)

و عنه أيضاً (ع) أنّه قال إنّ في مال اليتيم عقوبتين اثنتين أمّا إحداهما فعقوبة الدنيا و هو قوله «وليخش الذين» الآية و أمّا ثانيتهما فعقوبة الآخرة و هو «أنّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً» الآية^١.

و عن الصادق (ع) قال في كتاب عليّ (ع) أنّ آكل مال اليتيم سيذكره وبال ذلك في عقبه و يلحقه و بال ذلك في الآخرة و ذكر الآيتين^٢.

١. تفسير العياشي ج ١ ص ٢٢٣.

٢. عقاب الاعمال: ٢٠ تفسير العياشي ج ١ ص ٢٢٣.

احکام حَجَر^۱

حَجَر به فتح حاء مصدر حَجَرَ از باب قتل به معنی منع کردن و بازداشتن است چنانکه گفته‌اند: حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي مِنْهُ حَجْرًا^۲ یعنی: بازداشت او را قاضی از تصرف.

و بر کسی که از تصرف منع گردید گفته می‌شود: (محجور علیه)^۳

حَجَر به کسره حاء نیز به معنای بازداشت است، اما سبب منع و بازداشت، حرام بودن است، چنانکه راغب گفته‌اند: «الْحَجَرُ: الْمَمْنُوعُ بِتَحْرِيمِهِ» با این حال حَجَر به صورت مطلق منع و بازداشتن، نیز استعمال می‌شوند، لذا گویند: «فُلَانٌ فِي حَجَرِ فُلَانٍ» یعنی از تصرف در مال خودش و بسیاری از احوال خودش به وسیله او منع گردیده است.^۴ در اصطلاح فقه مقصود از حَجَر ممنوع از تصرف بودن است.^۵

ممنوع از تصرف بودن گاهی به «نداشتن صلاحیت در دارا شدن حق (یا حقوق) معین، است و گاهی به «نداشتن صلاحیت برای اعمال حقی که شخص آن را دارا شده» است.^۶

۱. مؤلف در ادامه مبحث وصیت به بحث از وصایت پرداخته‌اند که همان وصیت به ولایت و سرپرستی می‌باشد. ولایت و سرپرستی، گاهی پرداختن حقوقی است که برعهده میت بوده است مانند ذین یا امانتی که برعهده میت بوده و وصی آن را پرداخت می‌کند، و گاهی نظارت کردن در امور فرزندان خردسال میت و محافظت کردن از اموال آنها و تلاش در افزایش آن اموال می‌باشد.

بخش دوم بحث از یتیمان است، و این فصل به احکام یتیمان اختصاص داده شد.

۲. منتهی الأرب فی لغة العرب، مجمع البحرین.

۳. مفردات الفاظ القرآن فی غریب القرآن.

۴. قواعد الأحکام فی معرفة الحلال و الحرام. ج ۵ جامع المقاصد ص ۱۸۰ مراجعه شود.

۵. ترمینولوژی حقوق ص ۱۲۰.

۱۰ آیات الاحکام (۲)

لذا موجبات و اسباب منع از تصرف مختلف و متفاوت است، معمولاً موجبات حجر را شش چیز دانسته‌اند که عبارت‌اند از:

۱. کودکی
۲. دیوانگی
۳. سفاهت و کم‌عقلی
۴. بردگی
۵. بیماری. البته بیماری‌ای که منتهی به مرگ بشود که بیماری پیوسته به مرگ گویند.
۶. ورشکستگی^۱

بر این اساس گاهی حجر به مصلحت «محجور علیه» است و گاهی به مصلحت دیگران. به عبارت دیگر اگر به موجبات حجر دقت شود، دانسته می‌شود که گاهی حجر رعایت کردن منفعت و مصلحت محجور علیه است و گاهی رعایت نمودن منفعت و مصلحت دیگران است.

محجوریت بابت جهت نخست، شامل کودک، دیوانه و سفیه می‌باشد که صلاحیت تصرف در اموال، حقوق و نفس خودشان را ندارند، و به جان یا مال خودشان ضرر می‌زنند.

محجوریت جهت رعایت کردن منفعت و مصلحت دیگران شامل برده، بیمار و ورشکسته می‌باشد. چون محجوریت برده به سبب این است که برده ملک مولی و ارباب خودش است و نباید در ملک دیگران بدون اذن و اجازه مالک تصرف صورت بگیرد، لذا برده بدون اذن مولی نمی‌تواند در نفس خودش تصرف کند. محجوریت بیمار جهت رعایت کردن مصلحت وارث‌ها می‌باشد، یعنی بیماری‌ای که منتهی به مرگ می‌شود، بیمار حق ندارد. بیشتر از یک سوم مال خودش را وصیت یا هبه و ... بنامید.

محجوریت ورشکسته جهت رعایت مصلحت طلبکاران است که تا زمانی که بدهکار است اگر اموالی که در دست دارد تصرف کند، ضرر به طلبکاران وارد می‌شود، لذا از تصرف در آن اموال منع گردیده است.

۱. قواعد الاحکام، اللمعه الدمشقیه، نهاییه، کفایه الأخیار و ... مراجعه شود.

مجبوریت کودک و احکام آن

کودک در نظام حقوق اسلامی دارای حقوق قطعی و مسلم می‌باشد، که از جمله آن، حق مالکیت است، یعنی کودک از نظر حقوق اسلامی صلاحیت مالکیت دارد، اما حق تصرف در مال خودش را ندارد، و نمی‌تواند نسبت به مال خودش بیع، هبه، وقف، اجاره و دیگر عقد یا ایقاع را عهده‌دار شود و انجام دهد، و همچنین مالک نفس خودش است اما حق تصرف در نفس خودش را ندارد، و نمی‌تواند ازدواج، تعهد کارگری و امثال آن را بپذیرد، چون نفع و ضرر را تشخیص نمی‌دهد و مصالح و مفاسد را نمی‌فهمد، لذا از تصرف در جان و مال خودش منع شده است.

همان‌گونه که کودک نفع و ضرر را تشخیص نمی‌دهد، صلاحیت نگهداری و محافظت از جان و مال خودش را نیز ندارد، روی این جهت در نظام حقوقی اسلام برای محافظت و نگهداری کودک و مال او سرپرست مشخص گردیده است، و تکالیف و وظایفی برای ولی و سرپرست، نسبت به جان و مال کودک قرار داده شد، و نیز حقوقی برای ولی کودک قائل شده است.

در مسئله ولایت و سرپرستی کودک، وظایف ولی و همچنین حقوق ولی به سه آیه استناد شده که عبارت‌اند از:

آیه اول: **وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا^۱**

یعنی: ای کسانی که وصی هستید، یتیمان را آزمایش کنید بر اینکه هرگاه بالغ شدند، پس اگر در ایشان عقل معاش یافتید، اموال آنها را برگردانید، و از ترس آنکه بزرگ شوند و اموال خودشان را بگیرند تعجیل در خوردن اموال آنها به صورت اسراف نکنید هرکس از شما ثروتمند باشد از مال یتیمان اجتناب کند و هرکس فقیر باشد به حساب اجرت نگهداری اموال آنها، به اندازه حاجت از مال آنها بگیرد. و هرگاه اموال

۱. سوره نساء آیه ۶.

یتیمان را به آنها برمی گردانید گواه بر کارتان (برگرداندنتان) بگیرید، و خدای تعالی در آنچه به یتیمان می دهد، از روی دانش و حساب، شما را بس و کافی است.

توضیح بعضی از لغت های آیه

الف) ابتلاء از باب افتعال به معنی آزمایش و امتحان کردن است، و بلاء به معنای آزمایش است فرقی نمی کند که آزمایش با نعمت انجام شود یا با محنت^۱ لذا مصیبت را از آن جهت بلاء گویند که متضمن آزمایش مصیبت زده است که صبر می کند یا جزع می کند.

شیخ طوسی در مفهوم ابتلاء گفته است:

«إن الأبتلاء معناه الاختبار فيما مضى»^۲ یعنی: معنای ابتلاء امتحان و آزمایش کردن نسبت به چیزهایی است که قبلاً انجام گرفته است.

مقصود از ابتلاء امتحان و آزمایش کردن کسی است تا اینکه بر حال او، نسبت به امری که مجهول است وقوف و آگاهی حاصل شود.

ب) یتامی جمع یتیم از ریشه یتَم و یتَم در لغت به معنای یکتا و تنها است^۳ از این جهت دُر یکتا را «الدرة الیتیمه» گویند، در عرف یتیم بر کودکی که پدرش مرده، اطلاق می شود، در روایت نیز یتیم بر کودک اطلاق شده است، چنانکه رسول الله (ص) فرموده اند: «لا یتَم بعد احتلام»^۴ یعنی: بعد از رسیدن به بلوغ یتیمی پایان می یابد و بعد از بلوغ دیگر یتیمی نیست. فاضل مقداد گفته اند: مقتضای مفهوم لغوی یتیم این است که بر کودک و بزرگسال اطلاق شود، اما در عرف به کودک اختصاص داده شده است.

ج) «آنس»، به معنای دیدن و دانستن است، آنس الشی: دید آن را و دانست، و منه آنست منهم رشداً الی علمته.^۵ چنانکه خداوند متعال در سوره طه می فرماید.

۱. منتهی الأرب، مجمع البحرین، مفردات الفاظ القرآن فی غریب القرآن.

۲. التبیان فی تفسیر القرآن ج ۳ ص ۱۱۶.

۳. منتهی الأرب.

۴. مجمع البیان فی علوم القرآن ج ۲ (جزء ۴-۳) ص ۷، الجامع لاحکام القرآن ج ۵ ص ۸.

۵. منتهی الأرب فی لغة العرب.

احکام الحجر ۱۳

إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدٍ عَلَىٰ النَّارِ هُذًى^۱

یعنی: حضرت موسی و دودمان او در بیابان سرد سرگردان بودند موسی آتشی را مشاهده کرد و به اهل بیت خودش گفت: اندکی مکث کنید که از دور آتشی به چشم دیدم، باشد که پاره‌ای از آن آتش را برای شما بیاورم یا از آن آتش به جایی راه یابم و از این بیابان سرد به منزل‌گاهی راهبری شوم. در آیه مورد بحث «فان آنستم منهم رشداً» آنس به معنی دانستن است، چنانکه مرحوم طریحی گوید:

«ای علمتم و وجدتم فیهم رشداً»^۲ یعنی از حال آنها دانستید که رشید شدند و رشد را در آنها یافتید مال را به آنها برگردانید.

عبدالله^۳ که از قاریان قرآن است به جای کلمه «آنستم» «أحستم» (یعنی «أحسستم» به حذف یکی از سین‌ها) قرائت کرده است که معنای آن وجدان و یافتن است، به عبارت دیگر «أحسستم یعنی وجدتم» می‌باشد.^۴ و بعضی‌ها گفته‌اند که کلمه‌های «آنست، أحسست، و وجدت» یک معنا دارد^۵ که همان «دانستن» می‌باشد.

د) اسراف یعنی از میانه‌روی، تجاوز کردن. شیخ طبرسی گفته‌اند: اسراف عبارت است از: تجاوز کردن از حد و مرز مباح، به چیزی که مباح و جایز نیست. تجاوز از حد و مرز، گاهی به زیاده‌روی است و گاهی به کوتاهی کردن است، جز اینکه هرگاه اسراف به زیاده‌روی باشد گویند: أسرف یُسرف إسرافاً، هرگاه به کوتاهی کردن باشد گویند: سَرَف یَسْرِف سرفاً.^۶

ه) «بدار» از کمله بدر به فتح باء به معنای مبادرت ورزیدن و پیشی گرفتن است، چنانکه عبدالکریم صفی‌پور گوید: بدار - مبنیا علی الکسر - اسم فعل است به معنی به شتاب.^۷ و مرحوم طریحی گوید:

۱. سوره طه: آیه ۱۰.

۲. مجمع البحرین.

۳. مقصود از عبدالله گفته نشده که عبدالله بن کثیر است یا عبدالله بن عامر که هر دو از قراء هفتگانه هستند.

۴. التبیان فی تفسیر القرآن ج ۳ ص ۱۱۷، مجمع البیان فی علوم القرآن ج ۲ (جزء ۴-۳) ص ۱۵.

۵. الجامع لأحكام القرآن ج ۵ ص ۳۷.

۶. مجمع البیان فی علوم القرآن ج ۲ (جزء ۴-۳) ص ۱۵.

۷. منتهی الأرب فی لغة العرب.

یقال: بدرالشی بدوراً و بادر الیه مبادرة و بداراً از باب قَعَدَ و قَاتَلَ: یعنی بشتافت.^۱ از این جهت ماه شب چهارده را بدر می‌نامند چون «پیشی می‌گیرد آفتاب را در طلوع خود بر غروب».^۲ شیخ طبرسی می‌فرماید: بدار در اصل به معنای پر شدن است، روی این جهت ماه شب چهارده را بدر نامیده‌اند که تمام و کامل است و نور و روشنایی آن پر است، از این جهت هر چیزی که تمام و کامل و پر شده باشد آن را بدر می‌نامند، البدره من المال یعنی هزار درهم یا ده هزار درهم، از جهت آنکه این مقدار از مال تمام و کامل است و به‌وسیله این مقدار مال همیان و کیسه پر می‌شود، و یَبْدَرُ الطَّعَامَ بیدرةً یعنی: «أَنْبَارُ أَنْبَارٍ کرد گندم را»^۳ و) يستعفف از ریشه عفف به معنی پارسایی کردن، و باز ایستادن از حرام، و باز ایستادن از خواستن می‌باشد، در آیه مورد بحث «يستعفف» به معنای «يعف» یعنی پارسایی کردن است، مانند «يستقر» به معنای «يقر» یعنی آرام و قرار گرفتن است جارا لله زمخشری گفته‌اند: يستعفف بلیغ‌تر از کلمه «يعف» برای اینکه «يعف» به معنای پارسایی کردن و باز ایستادن از حرام است، اما «يستعفف» به معنای بسیار پارسایی ورزیدن است، برای اینکه سین دلالت بر زیادی خواستن در عفت و پارسایی دارد. فاضل مقداد رأی و نظر زمخشری را صحیح ندانسته‌اند و گفته‌اند: فاعل به‌وسیله سین اصل فعل را مطالبه می‌کند، نه زیادی خواستن آن را، مانند «استکتب» که فاعل به‌وسیله سین اصل کتاب و نوشتن را خواسته است، نه زیاد نوشتن را.

نکته‌های ادبی

الف) حتی به سه صورت استعمال می‌شود:

۱. به صورت حرف جر استعمال می‌شود و معنی و عمل «الی» را دارد.
۲. به صورت عاطفه استعمال می‌شود و به منزله واو عطف می‌باشد.
۳. به صورت حرف ابتداء استعمال می‌شود، یعنی حتی حرفی است که بعد از آن جمله جدید آغاز می‌شود.

۱. مجمع‌البحرین.

۲. منتهی الأرب.

۳. مجمع‌البيان علوم القرآن ج ۲ (جزء ۴-۳) ص ۱۵، همچنین به مجمع‌البحرین و منتهی الأرب مراجعه شود.

حتی در آیه مورد بحث «حرف ابتداء» می باشد، برای اینکه بعد از حتی جمله جدیدی که همان جمله شرطیه یعنی «اذا بلغوا النکاح» واقع شده است.

ب) «اذا بلغوا النکاح» جمله شرطیه است، و جزاء جمله شرطیه «فان آنستم» است.

ج) جمله «ان آنستم منهم رشداً» جمله شرطیه دوم است و فاء «فادفعوا اليهم اموالهم» جزاء جمله شرطیه دوم.

د) کلمه های «اسرافاً» و «بداراً» منصوب هستند، و در سبب نصب آنها سه وجه و توجیه ذکر شده است.

۱. نصب آنها بنا بر حال بودن است، یعنی اسرافاً و بداراً حال می باشند و عامل آنها لاتأکلوها می باشد، یعنی در حالی که مسرف و پیش گیرنده به خوردن اموال یتیم هستند و خوف بزرگ شدن یتیم دارید که اموال را از دستتان بگیرند، این کارتان قبیح است، لذا می فرماید: اموال یتیم را در حالی که مسرف و پیشی گیرنده هستید نخورید.

۲. نصب آنها بنا بر مفعول مطلق بودن است، یعنی مفعول مطلق برای «لاتأکلوها» می باشند به معنی اُکَلِ اسراف، و اُکَلِ بدار.

فاضل مقداد می فرماید: بهتر است که نصب اسرافاً و بداراً را از باب مفعول مطلق بدانیم، برای اینکه اسرافاً و بداراً هر دو مصدر هستند و تفسیر دو نوع اُکَل و تصرف می باشند.

در این صورت مفهوم جمله چنین است که بعضی ها اموال یتیم را به صورت اسراف تصرف می کنند، یعنی در تصرف اموال یتیم زیاده روی می کنند از ترس اینکه یتیم بزرگ شود و از دست او اموال را بگیرد، و بعضی از قیّم ها در اموال یتیم شتاب دارند از ترس اینکه اموال از دست آنها خارج شود، و بعضی دیگر در تصرف اموال یتیم شتاب دارند و اسراف و زیاده روی نیز می کنند، لذا خداوند می فرماید: اموال یتیم را به نوع اسراف و پیشی گرفتن مصرف نکنید.

۳. نصب آنها بنا بر مفعول له (لأجله) بودن است، یعنی به قصد اسراف و تعجیل در مصرف، تصرف کردن.

زمخشری این توجّه را پذیرفتند، اما فاضل مقداد این توجیه را درست نمی داند و می گوید: برای یک شی یک نوع تعلیل ذکر می شود، یعنی مثلاً گفته می شود: لا تأکلوها

اسرافاً، و برای یک شی دو نوع تعلیل ذکر نمی‌شود، یعنی گفته نمی‌شود: لا تأکلوها اسرافاً و بداراً.

به نظر می‌رسد که مفعول له دانستن اسرافاً و بداراً خالی از اشکال باشد، چنانکه مفسرین دیگری غیر از زمخشری نیز آن را صحیح دانسته‌اند^۱، مفهوم جمله در این صورت چنین است: اموال یتیمان را به قصد زیاده‌روی خرج می‌کرده‌اند و آن یتیمانی که به بلوغ نزدیک‌تر بوده‌اند، مبادرت به خرج اموال آنها می‌کرده‌اند، خداوند آنها را از این کار نهی کرده است.

د) «أَنْ يَكْبُرُوا» فعل مضارع و منصوب به وسیله أَنْ می‌باشد، و علامت نصب آن حذف نون جمع است، یکبروا به وسیله أَنْ ناصبه تأویل به مصدر می‌رود، مصدر مؤول به وسیله بداراً منصوب و مفعول به است، مفهوم جمله در این صورت چنین است: اوصیاء در خوردن اموال یتیمان حریص بودند و در مصرف اموال یتیمان نزدیک به بلوغ شتاب می‌کردند و به صورت افراطی اموال آنها را تصرف می‌کردند که مبدا آنها به بلوغ برسند و اموال از دست آنها بگیرند، لذا خداوند می‌فرماید: مبادرت نکنید به خوردن اموال یتیمان نزدیک به بلوغ از ترس آنکه به بلوغ برسند و اموال از شما بگیرند.

امتحان کودک دلیل محجوریت کودک است

با توضیحاتی که پیرامون بعضی از مفردات آیه نوشته‌ایم و به بعضی از نکات ادبی پرداخته‌ایم اکنون احکامی که از آیه استنباط می‌شود را بیان می‌کنیم.

مخاطب آیه مورد بحث ولی کودک و وصی می‌باشد، البته مقصود از ولی کودک جدّ پدری است که از جمله ولی قهری کودک می‌باشد، و شامل پدر کودک نیست، برای اینکه مقصود از یتیم، پدر مرده است، لذا جدّ پدری، و وصی و حاکم شرع و امثال آن مخاطب آیه هستند^۲ خداوند متعال در آیه به مخاطبین دستور می‌دهد که برای

۱. جوامع الجامع ج ۱ ص ۲۳۸، البیان فی غریب اعراب القرآن ج ۱ ص ۲۴۳، تفسیر شاهی ج ۲ ص ۲۱۷، الجامع الأحکام القرآن ج ۵ ص ۴۱.

۲. مجمع البیان فی علوم القرآن ج ۲ (جزء ۴-۳) ص ۱۶، التبیان فی تفسیر القرآن ج ۳ ص ۱۱۶، تفسیر شاهی ج ۲ ص ۲۱۶.

احکام الحجر ۱۷

برگرداندن اموال یتیمان به آنها، آنان را مورد امتحان و آزمایش قرار دهند، دستور و امر به امتحان و آزمایش یتیمان دلالت می‌کند بر اینکه واجب است کودکان در تصرف اموال و انفس ممنوع و محجور باشند و مانع تصرف آنها بشوند.

اگر امر به امتحان کردن بر وجوب حجر کودکان دلالت نداشته باشد، فائده و ثمره امتحان کردن کودکان منتفی خواهد بود و فائده‌ای نخواهد داشت، برای اینکه کودکان را امتحان می‌کنند تا اینکه رفع حجر از آنها بشود، و اموالی که در اختیار اولیاء و اوصیاء قرار دارد به کسانی که به مرتبه بلوغ و رشد رسیده‌اند برگردانده شود، روی این جهت اگر کودکان محجور نباشند و حق تصرف در اموال خودشان را داشته باشند، دیگر امتحان کردن آنها برای چیست؟

پس کودکان را امتحان می‌کنند تا اینکه هر یک به مرتبه بلوغ و رشد رسیده، اموال او را به او بدهند، و هرگاه او را رشید یافتند واجب خواهد بود که اموال به او برگردانده شود.

زمان امتحان و آزمایش کردن کودک

آیه مورد بحث می‌فرماید: یتیمان را مورد امتحان و آزمایش کردن قرار دهید، یتیم در عرف بر نابالغ اطلاق می‌شود، بنابراین آیه ظهور دارد که امتحان و آزمایش کودکان باید پیش از فرا رسیدن بلوغ انجام شود و مقدم بر بلوغ باشد.

چرا باید امتحان و آزمایش کودکان پیش از بالغ شدن باشد؟ فائده آن چیست؟ فائده امتحان پیش از بلوغ این است که اگر فهمیده و دانسته شد که کودک به رشد رسیده و اهل تمیز و تشخیص شد، به محض رسیدن به بلوغ اموال به او داده می‌شود و با بالغ شدن نیازی به امتحان کردن او جهت درک رشد او نیست.

ممکن است گفته شود از جمله «فان آنستم منهم رشداً» استنباط می‌شود که امتحان باید بعد از بلوغ باشد، برای اینکه خداوند متعال واجب کرده است بعد از دانسته شدن رشد یتیمان، اموال آنها به آنها برگردانده شود، بنابراین اگر پیش از بلوغ مورد امتحان قرار گیرند و رشد آنان کشف شود و به علت عدم بلوغ اموال آنها به آنان برگردانده نشود، با وجوب برگرداندن اموال به آنها در صورت کشف رشد منافات

خواهد داشت، پس باید امتحان بعد از بلوغ باشد که اگر رشد یتیمان کشف گردید اموال به آنها داده شود، تا با وجوب برگرداندن اموال به آنها منافات نداشته باشد. از استدلال نخست نیز پاسخ داده‌اند که کلمه «یتیم» به بالغ نیز اطلاق می‌شود، روی این جهت از کلمه یتیم استنباط نمی‌شود که امتحان باید پیش از بلوغ باشد. براین اساس بعضی از مفسرین و فقهاء اهل سنت (فقهاء عامه) گفته‌اند: که امتحان یتیمان باید بعد از بلوغ باشد.

فاضل مقداد گفته‌اند: این قول و نظر باطل است، اگر گفتار و عقیده فقهاء عامه باطل نباشد، لازم می‌آید بالغ رشید، محجور باشد، زیرا کودک وقتی که به بلوغ رسیده، رشد او برای ما آشکار نیست برای اینکه رشد او برای اولیاء کشف شود باید او را مورد امتحان قرار دهند، و امتحان کردن او مدتی وقت می‌خواهد، و او در مدت امتحان همچنان دارای محجوریت است، و این کار در حقیقت بالغ رشید را محجور کردن است و بالغ رشید را محجور داشتن به اتفاق همه فقهاء مسلمین و به اجماع باطل است.

و همچنین محجور داشتن بالغ رشید ظلم است و ظلم از گناهان کبیره و حرام است و واجب است یک مؤمن و مسلمان خودش را از آن محافظت نماید و محافظت کردن خویشتن از ظلم مُحَرَّم جز با امتحان کردن پیش از بلوغ ممکن نیست.^۱

کیفیت امتحان و آزمایش کردن کودکان

در کیفیت و چگونگی امتحان و آزمایش کودکان جهت تحصیل رشد آنها، آراء مختلف و گوناگون وجود دارد، ابوحنیفه گفته‌اند: امتحان کودک به این است که چیزی از مال او را به او دهند و اجازه تصرف در آن مال را نیز به او بدهند، اگر کودک در آن مال تصرف کرده و موجب افزایش و زیاد شدن مال گردید، تدبیر صحیح و نظر نیکو در خرج کردن و تصرف مال داشت، دلالت بر رشد او می‌کند و رشد او را می‌نمایاند، اما اگر تدبیر صحیح و نظر نیکو در تصرف و خرج کردن مال، نداشت سفاقت و کم‌عقلی او آشکار می‌شود.

۱. جامع المقاصد فی شرح القواعد ج ۵ ص ۱۸۴.